التحديات السياسية والأمنية للتعاون العربي - الإفريقي وسُبُل التعامل معها

دعاء محمود محمد عويضة(*)

مُلخص

تدور الدراسة حول ما يواجه التعاون العربي– الإفريقي من تحديات سياسية وأمنية، وسُبُل التعامل معها. وتُناقش الدراسة التحديات على مستويين؛ **أولهما** يشمل التحديات المشتركة التي تخص الجانبين العربي والإفريقي معًا، وتشمل مجموعة من التحديات الداخلية؛ تتلخص في قضايا الإرهاب، والمياه، والصراعات الدموية وحركات التمرد والانفصال، ومشكلات الحدود، بجانب بعض المشكلات الهيكلية التي تخص هياكل التعاون بين الجانبين. كما تشمل مجموعة من التحديات الخارجية؛ تتلخص في الاختراق الأجنبي لدول المجموعتين. أما **ثانيهما** فيشمل التحديات التي تخص كل جانب على حدة، وتمثَّلت التحديات التي تخص الجانب العربي في: التحديات الداخلية؛ وتتلخص في الخبرات السلبية عن العرب لدى الأفارقة، والتنافس العربي في إفريقيا، وأجواء العلاقات العربية– العربية غير المستقرة، والافتقار إلى تجارب تعاون حقيقية بين الجانبين، والتركيز على التعاون الرسمي، والتحديات الخارجية؛ وتتلخص في التأثير الدولي والإقليمي على الدول العربية. أما عن التحديات التي تخص الجانب الإفريقي فقد تمثَّلت في: التحديات الداخلية؛ وتتلخص في البيئة الصراعية في إفريقيا، تراجُع الاهتمام بالقضايا العربية، والتحديات الخارجية؛ وتتلخص في الولاء للأنظمة الاستعمارية، وتعدد اللاعبين في إفريقيا. وكانت أهم السُبُل المقترحة للتعامل مع تلك التحديات تتمثل في ثلاثة محاور، هي: المحور الشعبي، والحكومي، والمؤسسي لدول المجموعتين العربية والإفريقية.

(*) قسم السياسة والاقتصاد - كلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة ، عدد ٤٨، يوليو ٢٠٢٠ ص ص ٦٧ - ٩٨ .

التحديات السياسية والأمنية للتعاون العربي- الإفريقي وسُبُل التعامل معها

عانت الساحتان العربية والإفريقية من العديد من الآثار السلبية إثر انتهاء الحرب الباردة وانهيار الثنائية القطبية، وتعاظم الحديث عن العولمة بكل ما تحمله من مؤشرات تُنبئ بتآكل الكيانات القومية الصغيرة واندثارها؛ وهي المعاناة التي تضاعفت آثارها على الساحتين العربية (بالغزو العراقي للكويت) والإفريقية (بالحروب الأهلية)، وكذلك فاقمت من تلك الآثار التغيرات على الساحة الدولية، وخاصةً بعد أحداث ١١ سبتمبر وما تلاها من إعلان الحرب على الإرهاب، وهي الآثار التي شملت الصُعد المختلفة سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، كل ذلك طرح العديد من التحديات على كلٍّ من النظاميين الإقليميين بصورة حالت في كثيرٍ من الأحيان دون إتمام سُبل التعاون المُثمر بينهما. كل هذا أثار مجموعة من التساؤلات تسعى الدراسة للإجابة عليها، وهي: ماهي التحديات السياسية المشتركة بين الجانبين العربي والإفريقي والتي تحول دون إتمام التعاون فيما بينهما؟ ما هي التحديات الخاصة بكل منطقة من المنطقتين على المستويين الداخلي والخارجي وتحول دون إتمام التعاون؟ كيف يُمكن مواجهة تلك التحديات في سبيل العمل على إنجاز التعاون بين المنطقتين؟ وتجيب الدراسة على تلك التساؤلات من خلال اتباع منهج المصلحة الوطنية حيث تسعى الدول للتغلب على تحديات التعاون بما يتناسب مع مصالحها الوطنية، وفي هذا الإطار تسعى الدراسة لاختبار مدى صحة الفرض القائل بأنه كلما التقت مصالح الدول؛ كلما استطاعت التغلب على صعوبات التعاون فيما بينها بشكلٍ أفضل، ومن ثمَّ فقد تم تقسيمها إلى ثلاثة مطالب، هي: التحديات المشتركة على المستويين العربي والإفريقي، والتحديات الخاصة بكل جانب، وسُبُل التعامل مع تلك التحديات. ويأتي تفصيل ذلك فيما يلي...

المطلب الأول: التحديات المشتركة على المستويين العربي والإفريقي

انحصر الاستقطاب الناتج عن انتهاء الحرب الباردة في عمليات تنافس مميزة داخل معسكر واحد تحكمه قواعد الهيمنة الصاعدة للولايات المتحدة الأمريكية؛ إلى حد عسكرة الصراعات على نطاق واسع، في إطار مطالبة الجميع بالتعاون مع القطب الأوحد أو الصمت على ما يجري بالمنطقة. مما يؤدي إلى صعوبات في التعاون الفعَّال بين أية منطقتين ربما كانت لهما مصالح مختلفة مع هذا القطب، وهو الأمر الذي أفرز بدوره مجموعة من التحديات الداخلية –أفرزتها التفاعلات داخل الكتلتين العربية والإفريقية– وخارجية –أفرزها واقع المجتمع الدولي آنذاك–، والتي قابلتها المجموعتان العربية والإفريقية على طريق التعاون الثنائي بينهما؛ لاسيما في ظل العولمة التي تفرض على المجموعات الإقليمية المختلفة تمركزًا وتفتتًا وفق قوانين خارجة عن إطار تلك المجموعات الإقليمية إلى حدٍّ كبير. ويستعرض هذا المطلب تفصيلاً لتلك التحديات..

أولاً: التحديات الداخلية:

هناك العديد من التحديات السياسية والأمنية التي تواجه التعاون العربي- الإفريقي، وتخص في مجملها طرفي التعاون بالأساس، وتنتج من البيئة الداخلية للكتلتين العربية والإفريقية، ويُمكن تفصيل تلك التحديات كالتالي..

١. **قضية الإرهاب والتهديدات الأمنية:** حيث تزايدت التهديدات الأمنية المشتركة للعرب والأفارقة في آنٍ واحد منذ بداية هذا القرن، والتي يُمكن إجمالها في نمو ظاهرة الإرهاب المؤسسة على استلهام نموذجي داعش والقاعدة في منطقة الساحل والصحراء، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك سيناء المصرية، والفوضى الأمنية في ليبيا، وكذلك بوكو حرام في نيجيريا، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي، فضلاً عن ظاهرة القرصنة في شرق القارة وتهديد منظومة الأمن في البحر الأحمر.[١] ولبحث تلك الإشكالية في دول المجموعتين؛ لابد أولاً من الإجابة على بعض التساؤلات مثل: هل صحيح أن الإرهاب –لاسيما الدولي منه- هو ظاهرة إسلامية بحتة تصدر عن المنطقة والثقافة العربية بشكلٍ خاص؟ والإجابة على هذا التساؤل هامة في هذا الإطار لأنه سبقت تجربة كان الإرهاب فيها يساريًا خلال السبعينات، ومن داخل أوروبا نفسها، وكذا اليابان والوطن العربي نفسه. وما لم نتجاوز هويته الثابتة كظاهرة إسلامية فسوف يفرض ذلك تعقيدًا في العلاقات بين الجانبين العربي والإفريقي.[٢] ويبرز التأثير الأهم للإرهاب في كلا الجانبين على علاقات التعاون العربي- الإفريقي، في كونه من ناحية يفسح المجال أمام التدخلات الخارجية كما حدث في منطقة الساحل الإفريقي، والتواجد الفرنسي فيها، ومن ناحية أخرى فإنه يهدد الاستثمارات في الدول التي تعاني من ظاهرة الإرهاب فيُصبح عامل طرد لرؤوس الأموال هناك، وبينما تمثل الاستثمارات الفردية أهم أوجه التعاون العربي- الإفريقي، كما سبق التوصل إليه في الفصل الثاني من تلك الدراسة، وبناءً عن مفهوم المصلحة فإن ظاهرة الإرهاب تجعل مصالح دول المجموعتين تنصرف عن التعاون بينهما، أو تقصر مجالات التعاون على المجالات الأمنية لتجنب خطر انتقال الإرهاب فيما بينهما، كما حدث بين المغرب ومالي، وبين الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا.

---

[١] د. أماني الطويل، **د. أماني الطويل، الشراكة الإفريقية العربية: التحديات والآفاق، (**الجيزة: مركز البحوث العربية والإفريقية بالتعاون مع الوفد الدائم للاتحاد الإفريقي لدى جامعة الدول العربية، ط١، ٢٠١٧)، ص. ٨٥.

[٢] د. حلمي شعراوي، "التعاون العربي الإفريقي من التحرر الوطني إلى العولمة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية، (**بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٥، يوليو ٢٠٠٧)، ص. ٩٠.

٢. قضية المياه: تشترك بعض الدول العربية والإفريقية في العديد من الموارد الحيوية، منها على سبيل المثال الأنهار، فهناك العديد من الأنهار التي تجري وتصب داخل أقاليم الوطن العربي، مثل: مصر والسودان والصومال وموريتانيا، تتبع أساسًا من دول إفريقية، فقضية المياه من القضايا الشائكة والمعقدة، وهي مرشحة لأن تكون من القضايا الأصعب في المستقبل بين كل من العرب والأفارقة، وذلك بسبب حاجة الطرفين العربي والإفريقي الملحّة إلى المياه، خاصةً مع التوسع في استخدامات المياه لأغراض الشرب والري، والتوسع في البرامج التنموية.[١]

فالأنهار التي تجري في مصر والسودان وموريتانيا تتبع جميعها من دول الجوار الإفريقي، فنهر النيل –على سبيل المثال– مورد حيوي ذو أهمية بارزة لكل من مصر والسودان على وجه الخصوص؛ حيث يوفر لمصر ٩٥ ٪ من المياه الصالحة للشرب والري والطاقة، كما يُعد مصدر المياه شبه الوحيد بالنسبة للسودان (حيث إنه يمد السودان بـ ٨٠٪ من احتياجاته السنوية للمياه).[٢] وفي الوقت نفسه تشكِّل إثيوبيا المنبع الأهم لنهر النيل؛ حيث تسيطر بمفردها على ٧٥٪ من مصادر مياه النيل، وهو ما قد يكون مصدرًا للعديد من التوترات خاصةً مع محاولات استخدام نهر النيل ورقة للضغط على الجانب المصري نظرًا لحساسية المياه في الاستراتيجية المصرية وخطورتها، ومحاولة التأثير في موقف مصر تجاه بعض القضايا مثل قضايا الصراع العربي– الصهيوني، وكذلك بعض المشروعات الإقليمية المطروحة مثل الشرق أوسطية، فلطالما كان الكيان الصهيوني[٣] ومازال يمارس دورًا –ولو بشكل غير مباشر– في صراع

---

[١] أحمد يوسف القرعي، "الأمن المائي: مصريًا وعربيًا"، **السياسة الدولية**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١٤٠، إبريل ٢٠٠٠).

& د. حمدي عبد الرحمن، "التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري"، **السياسة الدولية**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١٣٥، يناير ١٩٩٩)، ص. ٢٢– ٣٧.

[٢] د. رشدي سعيد وآخرون، **أزمة مياه النيل إلى أين؟**، (القاهرة: مركز البحوث العربية، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٩٨)، ص. ٧– ١٢١.

[٣] اعتمدت الباحثة في الدراسة على مصطلح "الكيان الصهيوني" للإشارة لما تسميه الأمم المتحدة "دولة إسرائيل"، حيث من وجهة نظر الباحثة فالدولة تتشكل من شعب وحدود واعتراف دولي، وبعيدًا عن الاعتراف الدولي؛ فأما ما يسمى بـ "الشعب الإسرائيلي" قد اجتمع من تسعين دولة يتحدثون بثمانين لغة، وينتمون إلى سبعين قومية، لم يستطع التعليم والتربية والإعلام الصهيوني دمجهم في محيط جغرافي صغير ليكونوا شعبًا منسجمًا متناغمًا متجانسًا، يعبِّر في مجمله عن دين وثقافة ولغة واحدة، ولا تزال جميع شرائح المجتمعات الصهيونية في فلسطين متقاطعة ومتصادمة، ولا تزال الفجوات بين يهود الشتات والصابرا، واليهود الغربيين والشرقيين، واليهود الأصوليين والعلمانيين، واليهود البيض والسود؛ تتشظى إلى فئات، وكل فئة

المياه بين دول حوض نهر النيل مستغل نفوذه الكبير في بعض الدول الإفريقية، مثل إثيوبيا وكينيا وأوغندا ورواندا.[١]

وهو ما بدا واضحًا في الموقف الأخير من سد النهضة، والذي شكَّل أزمة بين الجانبين المصري والإثيوبي، والتي قد تنتهي باصطفاف عربي في مقابل اصطفاف إثيوبي، وهو ما حذرت منه السودان عند طلب جامعة الدول العربية توقيعها على مذكرة بشأن الموقف العربي من سد النهضة. وهو كذلك ما تعمد الدولة الإثيوبية إلى ترسيخه في حربها الدعائية في الداخل الإثيوبي والتي تخص قضية سد النهضة، والتسويق لها على أنها عبارة عن نزاع بين العرب والأفارقة.[٢] ومن ناحية أخرى؛ يعتمد الصومال في جزئه الجنوبي بشكل كبير على نهري إشبيلي وجوبا اللذين ينبعان من هضبة أوغادين التي تحتلها إثيوبيا، وخاصةً أن هذين البلدين يعانيان الجفاف والتصحر في كثير من مناطقهما الجغرافية.[٣] وفي أقصى الجناح الغربي للوطن العربي، يتغذى الجزء الجنوبي من موريتانيا على نهر السنغال الذي تقع منابعه في مالي وغينيا، وطالما أثارت السنغال مشكلة النهر الذي تعدّه ملكًا خاصًا لها، في حين ترى موريتانيا أن النهر ملكًا ثنائيًا بين الطرفين، وقد أثر ذلك سلبًا على علاقاتهما، وكذلك على برامج التنمية الزراعية في كل من مالي وموريتانيا والسنغال.[٤]

إلى تيارات وحركات وجماعات، وهذا ما دفع بن جوريون نفسه إلى القول: "في رأيي نحن لسنا شعبًا بعد...". وأما الحدود فحتى اليوم وإلى الغد لن تكون طبيعية، ولا محل إجماع، ولن تعترف بها الجماعات اليهودية، ولا جيرانهم ولا العالم المتحضر، وهي ممزقة بين الواقع، والحدود التوراتية، وحدود عام ١٩٤٨، وحدود عام ١٩٦٧، وحدود "إسرائيل الكبرى"، والحدود المأمولة، والحدود الممكنة، والحدود الآمنة، ويتجاذبها أطراف يهودية كثيرة، أصولية وعلمانية. وهي تسمية مُعتمدة في عدة منظمات دولية منها منظمة التعاون الإسلامي، وبعض الدول تتمسك بهذه التسمية حتى الآن وعلى رأسها فلسطين.

د. عبد الله يحيى، " الكيان الصهيوني وخصائص الدولة"، **مجلة البيان**، ٢٠١٧/١٢/٢٠. متاح على الرابط: https://2u.pw/cHh51

[١] د. حمدي عبد الرحمن حسن، "إمكانيات تدعيم الأمن المائي العربي"، في: مصطفى كامل السيد (محرر)، **حتى لا تنشب حرب عربية– عربية أخرى**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣)، ص. ٥٣٣– ٥٣٤.

[٢] د. حمدي عبد الرحمن حسن، "حيلة غوبلز وسد النهضة"، **فيس بوك**، ١٤ يوليو ٢٠٢٠. متاح على الرابط: https://2u.pw/g09QZ

[٣] مجيب ناهي النجم، **الصومال الجنوبي– دراسة في الجغرافية الإقليمية**، (بغداد: دار الرشيد للنشر، سلسلة دراسات، العدد ٣٠٨، ١٩٨٢)، ص. ٥– ١٣.

[٤] هويدا عدلي، "أبعاد الصراع الموريتاني– السنغالي"، **السياسة الدولية**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، أكتوبر ١٩٨٢)، ص. ١٦٦– ١٦٩.

٣. الصراعات الدموية وحركات التمرد والانفصال: ويُقصد بها الصراعات بين الجانبين العربي والإفريقي، ويبرز في مقدمتها حالة دارفور وموريتانيا، وهنا لابد من التدقيق حول ما إذا كان الأصل في تلك الصراعات الصراع بين الهويتين العربية والإفريقية أم أن هناك أوضاعًا اقتصادية ذات تاريخ اجتماعي وسياسات غير ديمقراطية تسببت في تلك الصراعات كما تسببت في غيرها، مثل الصراعات في حالات ليبيريا والسنغال ومنطقة البحيرات العظمى والجزائر والمغرب وكينيا وغيرهم من الدول الإفريقية والعربية على حدٍّ سواء.[١] أماعن حركات التمرد؛ فهي الحركات التي تنخر في النسيج الاجتماعي لبعض الدول العربية والإفريقية على حدٍّ سواء، ويؤدي بعضها إلى إثارة التوتر والخلاف، بل والصراع بين العرب والأفارقة، وخاصةً إذا ما اقترن ذلك بتدخل دولي أو إقليمي.[٢]

وهذا ما يُلاحظ مثلاً في قضية انفصال جنوب السودان بقيادة سيلفاكير، والذي كان يتلقى دعمًا وتشجيعًا من إثيوبيا وأوغندا وإريتريا وكينيا، فضلاً عن المساندة الصهيونية والأمريكية، ويظهر ذلك بوضوح في "اتفاق مشاكوس للسلام" الذي تم توقيعه في كينيا في ٢٠ يوليو ٢٠٠٢ بين حكومة الخرطوم والجيش الشعبي لتحرير السودان آنذاك؛ بمساندة أطراف خارجية مع تهميش أي دور عربي. وينطبق الشيء نفسه على الوضع الداخلي المُعقَّد في الصومال، نتيجة لضعف الحكومة المركزية في مقديشيو، واندلاع الحرب الأهلية بين القبائل الصومالية التي تسعى كل منها للسيطرة على السلطة منذ عام ١٩٩١، بعد سقوط نظام الرئيس السابق محمد سياد بري، وعدم تمكُّن أي جماعة محلية من فرض سيطرتها الشاملة على البلاد، وهو ما أدى إلى تقطيع أوصال الدولة الصومالية وتمزيقها، ومما أشعل الأوضاع تدخل الأطراف الخارجية، سواء كانت إقليمية أو دولية، مثل: كينيا وإثيوبيا والولايات المتحدة.[٣] ومن ثمَّ فإن مثل هذه الحركات تؤدي إلى إشعال التوتر في العلاقات العربية– الإفريقية ما لم تجد حلاً إقليميًا مناسبًا بعيدًا عن تدخل القوى الأجنبية، ومن ثم يجب على الدول العربية لتفادي حدوث مثل هذه الأزمات إدراك ذلك الخطر الكامن، والسعي نحو تحقيق التكامل القومي والمصالحة الوطنية في هذه الدول الإفريقية حفاظاً على الدول القومية الإفريقية من ناحية، وحفاظاً على الأمن القومي العربي من ناحية أخرى، وذلك من شأنه تدعيم العلاقات التعاونية بين كل من العرب والأفارقة.

---

[١] د. حلمي شعراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص. ٩٠.

[٢] د. عبد السلام البغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ٢٠٠٠)، ص. ١٩١– ٢٠٠.

[٣] "مستقبل الحكم في السودان"، **السياسة الدولية**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١٤١، يوليو ٢٠٠٠)، ص. ٥٣– ١٢٩.

٤. **مشكلات الحدود:** ورثت الدول الإفريقية عن العهد الاستعماري حدودًا مُصطنعة لا تتفق مع الأوضاع الاقتصادية والديموغرافية والطبيعية السائدة فيها، فقد كان الدافع الأساسي وراء رسم هذه الحدود هو المصلحة الاستعمارية، وعليه فقد أضحت الدول الإفريقية المستقلة دولاً مصطنعة بحدود مصطنعة. وتمثل مشكلة الحدود أحد القيود الأساسية لمسيرة التعاون العربي– الإفريقي في المستقبل؛ حيث إن منازعات الحدود أحد مصادر التوتر الرئيسة على العلاقات العربية– الإفريقية.[١] فهناك العديد من المشكلات الحدودية التي واجهت الدول العربية والإفريقية عقب الاستقلال، مثل مشكلة الحدود السنغالية– الموريتانية بشأن الحدود المشتركة بين البلدين في منطقة نهر السنغال.[٢] وقد اتخذت منازعات الحدود شكل الصدام العسكري المباشر في بعض المواقف، مثل النزاع الليبي– التشادي حول قطاع أوزو الذي وجد حلاً بعد تنازل ليبيا عن الشريط لتشاد عقب قرار محكمة العدل الدولية.[٣] وتجدر الإشارة إلى أن انسحاب ليبيا وموافقتها على قرار محكمة العدل الدولية بتاريخ ١٩٩٤/٥/٣٠ يرجع إلى العديد من الأسباب؛ منها العزلة التي كانت تعانيها، ولرفع العقوبات الاقتصادية عنها، ولا سيما العقوبة المتعلقة بالحظر الجوي، وهذا ما تحقق لها خلال عام ١٩٩٩ بفعل الدعم الإفريقي للموقف الليبي، وهذا يعني أن ليبيا خرجت من أوزو مضطرة وليس بناءً على اقتناع بشرعية سيادة تشاد على الإقليم.[٤] ولعل منطقة شرق إفريقيا عمومًا، والقرن الإفريقي خصوصًا، تعكس بجلاء أهمية القيد الحدودي على مسيرة العلاقات العربية– الإفريقية، وفي هذا الشأن يمكن الإشارة إلى النزاعات الآتية: مشكلة إقليم إيلمي بين كينيا والسودان، وإقليم إنفدي بين كينيا والصومال، وإقليم أوغادين بين إثيوبيا والصومال، والنزاع السوداني– الإثيوبي– الإريتري، والنزاع الإريتري– اليمني حول الجزر الثلاث في البحر الأحمر، وغير ذلك من المناطق الحدودية المتنازع عليها.[٥]

---

[١] د. حمدي عبد الرحمن، "العلاقات العربية– الإفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، **قضايا استراتيجية**، (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد ٢، يونيو ٢٠٠٠)، ص. ١٥٥.

[٢] د. عبد السلام البغدادي، **مرجع سبق ذكره**، ص. ١٩١– ٢٠٠.

[٣] د. محمد عاشور مهدي، "الحدود والقيود في العلاقات العربية– الإفريقية"، **شؤون عربية**، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، عدد ٣٨، يونيو ١٩٩٩)، ص. ١٤٥.

[٤] محمد شريف جاكو، **العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا: قضية أوزو من ١٩٦٠– ١٩٩٠**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩)، ص. ٩– ١٣٩.

[٥] د. سعد ناجي جواد، **الأمن القومي العربي ودول الجوار الإفريقي**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسة رقم ٣١، ط١، ١٩٩٩)، ص. ٣٠– ٣٤.

٥. بعض المشكلات في هياكل التعاون بين الطرفين: وتشمل تلك المشكلات أربعة مشكلات رئيسية يُمكن التعرض لها، **أولها؛** عدم قدرة الجانبين العربي والإفريقي على المحافظة على انتظام اجتماعات وأعمال لجان التعاون الفنية المتخصصة بعيدًا –ولو بشكل نسبي– عن التجاذبات والصراعات السياسية وبصفة خاصة اللجنة الدائمة للتعاون العربي– الإفريقي التي تشكل محور التعاون بين الطرفين.[١] **وثانيها؛** هو عدم حرص الأجهزة التنفيذية في كلا الجانبين على تفعيل دور المؤسسات التشريعية في تعزيز علاقاتهما من خلال اختصاصات تلك المؤسسات في نفس الصدد، واستمرار تمرير معظم ملفات تلك العلاقات بعيدًا عن تلك المؤسسات.[٢]

أما **ثالثها؛** فيتمثل في تلكؤ الأجهزة التنفيذية في كلا الجانبين عن تسويق مفهوم ومحتوى التعاون بينهما على المستويات الشعبية بغية خلق رأي عام متفهم ومؤيد لأي خطوات قد تُتخَذ في اتجاه تعزيز أواصر التعاون بين الطرفين، هذا بالإضافة إلى عدم تشجيع تلك الأجهزة لأي مساهمة فاعلة من قبل رؤوس الأموال الوطنية.[٣] **ورابعها؛** هو عجز الأجهزة التنفيذية المختصة في كلا الطرفين عن صياغة الأُطر التنفيذية المناسبة لنقل توصيات وقرارات مؤسسات ولجان التعاون المشترك بين الطرفين إلى حيز الممارسة العملية بما فيها تلك الصادرة عن مبادرات وجهود القطاع الخاص الذاتية المشتركة بين الجانبين؛ سواء كان ذلك العجز ناتجًا عن غياب الكفاءة الفنية والآليات المناسبة أو لضعف وربما غياب الإرادة السياسية ذاتها.[٤]

وفي تقرير لتقييم التعاون المؤسسي بن الطرفين العربي والإفريقي؛ عرض ممثلي الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية لأهم التحديات التي واجهت تنفيذ قرارات القمتين الثالثة ٢٠١٣ والرابعة ٢٠١٦، والتي تمثَّلت في عدة تحديات: **أولها؛** المواقف الاجتماعية والسياسية؛ حيث شهدت الفترة المشمولة بالتقرير اضطرابات في عدد من البلدان في كلا المنطقتين، بما في ذلك الانتفاضات الشعبية التي

---

[١] د. سامي محمد السياغي، "التعاون الاقتصادي والتجاري بين إفريقيا والعالم العربي: بين تحديات الواقع وفرص بناء المستقبل"، **ورقة عمل مقدمة لاجتماع غرف التجارة والصناعة في إفريقيا والعالم العربي،** (الرباط: رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، ٢٠١٢)، ص. ٨.

[٢] **المرجع السابق،** ص. ٩.

[٣] **المرجع السابق نفسه.**

[٤] **المرجع السابق نفسه.**

اجتاحت أجزاء من المنطقة العربية، وقد أدى هذا الوضع إلى تحويل انتباه المنظمتين المنسقتين إلى حدٍّ كبير. **وثانيها**؛ بالرغم من كون خطة العمل المشتركة ٢٠١١-٢٠١٦ طموحة للغاية؛ إلا أنها غير مبسطة وتتضمن عددًا كبيرًا من الأنشطة التي لا يمكن تحقيقها خلال الجداول الزمنية المنصوص عليها، بالإضافة لكون بعض الأنشطة ستتطلب موارد بشرية ومالية إضافية إذا كان سيتم تنفيذها بنجاح.[1]

وثالثها؛ قلة الموارد؛ حيث لا تقترن خطة العمل المشتركة ٢٠١١-٢٠١٦ بآلية تمويل مخصصة، فقد كانت هناك محاولة لإنشاء صندوق عربي- إفريقي خلال القمة العربية- الإفريقية الثانية إلا أن ذلك لم يتحقق، وبالتالي فإن المشاريع التي تم إنجازها خلال الفترة المشمولة بالتقرير هي فقط تلك التي يمكن تنفيذها بموارد قليلة للمنظمتين. **ورابعها**؛ عدم وجود آليات مشتركة محددة؛ حيث لم يتم وضع الآليات والهياكل المشتركة المحددة التي يلزم إنشاؤها لتيسير تنفيذ خطة العمل المشتركة ٢٠١١-٢٠١٦، وتشمل الآليات التي تم تصورها في الخطة من إنشاء اتحاد لغرف التجارة والصناعة العربية- الإفريقية، ومجموعات العمل القطاعية واللجان الفنية. **وخامسها**؛ عدم إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني؛ فعلى الرغم من اتخاذ الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية وأجهزة السياسات المشتركة العديد من القرارات لتيسير مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني للمنطقتين في تخطيط وتنفيذ ومتابعة البرامج المشتركة والمشاريع إلا أن ذلك لم يتم. فمثلاً؛ لم يتم إنشاء منتدى التنمية العربي- الإفريقي، وهو أحد آليات تنفيذ ومتابعة الاستراتيجية العربية- الإفريقية، وكان القصد من المنتدى أن يستخدم كمنصة لإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في عملية الشراكة.[2]

كل تلك العوامل أثَّرت بدورها على مجالات وسُبُل التعاون العربي- الإفريقي المؤسسي مُتعدد الأطراف، وقصرت آليات التعاون الأكثر تأثيرًا على تلك الآليات الثُنائية، والتي تعكس مصالح كل دولة على حدة، دون النظر إلى أهمية التعاون بين المجموعتين بشكلٍ عام، والذي يُعد أولوية لدي المؤسستين الإقليميتين المعبرتين عن دول المجموعتين، جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي.

[1] African Union, **, African Union,** "Draft Paper on the Rationalization of the Implementation and Follow up Mechanisms of the Africa-Arab Partnership", 2016**,** P. 13.
[2] **Ibid.,** Pp. 13**-** 14.

ثانياً: التحديات الخارجية:

وهي تلك التحديات السياسية والأمنية التي تعوق التعاون العربي– الإفريقي؛ ويكون منبتها ظروف البيئة الإقليمية والدولية التي تُحيط بالجانبين العربي والإفريقي، ويقع على عاتق كلتا المجموعتين العربية والإفريقية التعامل معها وتخطيها لإتمام التعاون، وهي كالتالي:

١. **الاختراق الأجنبي:** من المعروف على مستوى العلاقات الدولية العربية والإقليمية أن أحد المبادئ التي اتبعتها وتتبعها القوى المعادية للوطن العربي هو "مبدأ شدّ الأطراف"، ويعني أن محاولة إضعاف الجسد العربي يجب أن تأخذ طريقين مختلفين في آنٍ واحد؛ أحدهما يتجه إلى القلب والثاني إلى الأطراف، ويتم إضعاف الأطراف من خلال عملية جذب سياسية محورها إبعاد الأطراف عن مساندة منطقة القلب، ولابد أن تؤدي هذه العملية في النهاية إلى إضعاف القلب واختلال توازن الجسد السياسي، ومن ثم تسهيل عملية الانهيار، ولاشك أن هذا المبدأ يُمثل خطورة حقيقية ليس فقط على مسيرة العلاقات العربية– الإفريقية، ولكن على الكيان العربي برمته.[١] ويرجع ذلك لمجموعة من الأسباب، **أولها:** أن تلك القوى الأجنبية قادرة على أن تخترق معظم دول الجوار العربية، مثل: المغرب العربي، والقرن الإفريقي، وجنوب شبه الجزيرة العربية. **وثانيها:** كما أن تلك القوى قد أسهمت بشكل بارز في افتعال مشكلة الصحراء الغربية وتصعيدها، والصراع في جنوب السودان، والنزاع اليمني– الإريتري. أما **ثالثها** فيتمثَّل في كون الوجود الأجنبي في القارة، متمثلاً في فرنسا والولايات المتحدة والكيان الصهيوني، يسبِّب مخاطر عدة على الأمن القومي العربي، وهو ما يثير الحساسية والريبة لدى الطرف العربي من نيات بعض الدول الإفريقية.[٢]

وهذا الوجود يتمثل في كثرة القواعد العسكرية، ومنها القواعد الفرنسية في تشاد؛ حيث إن تشاد ترتبط بفرنسا بعلاقات خاصة بحكم كونها إحدى المستعمرات الفرنسية السابقة في القارة، ففرنسا لها وجود عسكري في العاصمة نجامينا في صورة قواعد عسكرية، فضلاً عن توقيع البلدين اتفاقية للتعاون العسكري عام ١٩٦٣، وكثيرًا ما لجأت فرنسا إلى استخدام القواعد العسكرية المرابطة في نجامينا عندما تعرضت مصالحها للخطر، سواء في تشاد أو في البلدان المجاورة، الأمر الذي يجعل من هذا الوجود مصدر خطر

[١] د. حمدي عبد الرحمن، "العلاقات العربية– الإفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، **مرجع سبق ذكره**، ص. ١٦٠.

[٢] هاني رسلان، "الحدود الجنوبية للوطن العربي"، **السياسة الدولية**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١١٢، إبريل ١٩٩٣)، ص. ٨٣.

على الأمن القومي العربي والمصالح العربية في المستقبل، خاصةً إذا توترت العلاقات التشادية مع دول الجوار العربي، وبخاصة ليبيا أو السودان، وهذا غير مستبعد ما دامت المنطقة تعاني العديد من المشكلات الكامنة، مثل: التداخل العرقي والإثني، أو الاختلاف في طبيعة النظم السياسية، فضلاً عن الموروث الاستعماري المتمثل في الحدود المصطنعة، إلى غير ذلك من القضايا الخلافية التي تزخر بها المنطقة.

وينطبق الأمر نفسه على دول أخرى مثل جمهورية إفريقيا الوسطى ومالي والنيجر، فضلاً عن السنغال التي تحفل بوجود عسكري فرنسي واضح على أرضها؛ حيث تحتفظ فرنسا بقوة للتدخل السريع قوامها (٦٠٠٠) جندي فرنسي، يتمركزون في السنغال والجابون وتشاد وكوت ديفوار.[١] كما يتجسد الوجود العسكري الأجنبي بوجود أعداد من جنود البحرية الأمريكية (المارينز) في كل من السنغال وأوغندا وإفريقيا الوسطى،[٢] كما تحاول الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصةً منذ بداية عام ١٩٩٨، التركيز على دبلوماسية التجارة بصفتها أداة لاختراق القارة الإفريقية، بالإضافة إلى دعم قادة أفارقة جدد، ورفع شعار إدماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي، وقد تم إنشاء القيادة الأمريكية لقارة إفريقيا "أفريكوم" سنة ٢٠٠٧ في عهد الرئيس السابق جورج دبليو بوش.[٣]

كل هذا خلق بدوره شكلاً من التنافس الأوروبي- الأمريكي، وأيًّا كانت الأهداف والمصالح وراء هذا التنافس على دول القارة الإفريقية؛ فإنه يقف حجر عثرة أمام تطوير العلاقات العربية- الإفريقية. وذلك لعدة متغيرات، **أولها**؛ تركُّز هذه الدول في مناطق إقليمية معينة، ودعمها لقادة موالين لها، فالسلوك الأنجلو- أمريكي يدعم الأقليات الحاكمة في كلٍّ من رواندا وبوروندي وأوغندا، والحرص على إيجاد مناطق نفوذ في منطقة القرن الإفريقي يعرض المصالح العربية للخطر، خاصةً فيما يتعلق بقضية المياه واستخدامها كورقة ضغط في مواجهة كلٍّ من مصر والسودان.[٤] **وثانيها**؛ أن الوجود الأمريكي يرتبط

---

[١] د. حمدي عبد الرحمن، "العلاقات العربية- الإفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، **مرجع سبق ذكره**، ص. ١٦٨- ١٦٩.

[٢] د. سعد ناجي جواد، **مرجع سبق ذكره**، ص. ٥٤- ٧٠.

[٣] د. حمدي عبد الرحمن، "العلاقات العربية- الإفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، **مرجع سبق ذكره**، ص. ١٦٧- ١٦٩.

[٤] د. حمدي عبد الرحمن حسن، **إسرائيل وإفريقيا في عالم متغير: من التغلغل إلى الهيمنة**، (القاهرة: سلسلة دراسات مصرية إفريقية، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١)، ص. ٥٨.

دائمًا بالوجود الصهيوني، كما يسعى الكيان الصهيوني لبناء شبكة من العلاقات في إفريقيا لتحقيق النفوذ والهيمنة في القارة، وذلك عن طريق العديد من الأدوات؛ منها على سبيل المثال: تشجيع جيل من القادة الجدد –في ذلك الوقت– الذين ينتمون إلى الأقليات في بلدانهم ويرتبطون بالولايات المتحدة والكيان الصهيوني بعلاقات وثيقة؛ مثل مليس زيناوي في إثيوبيا، وأسياس أفورقي في إريتريا؛ وجون جارنج وخلفه سيلفاكير حاليًا في دولة جنوب السودان؛ ويوري موسيفني في أوغندا؛ وبول كاجامي في رواندا. بالإضافة إلى إقامة تحالفات مع الدول والجماعات الإثنية والدينية المعادية للعرب، خاصةً في منطقة حوض نهر النيل، لفتح ثغرة في خطوط الأمن القومي والمائي العربيين. ومحاولة الكيان الصهيوني مساعدة الدول الإفريقية في ميادين الاستخبارات والتدريبات العسكرية، واستخدام سلاح المساعدات الفنية والتقنية للدول الإفريقية.[1]

وثالثها؛ أن هذه القوى الأجنبية تثير قضايا الفرقة والنزاع بين العرب والأفارقة، ويتضح ذلك جليًّا من الموقف الأمريكي والأوروبي من قضية الإسلام السياسي التي يتم وصفها بالإرهاب، ونظرًا لأن هذه الحركات الإسلامية تنتشر في العديد من الدول الإفريقية غير العربية، مثل: كينيا ونيجيريا وجنوب إفريقيا، فإن ثمة محاولات دؤوبة لترويع هذه الدول من محاولات بعض الحكومات والجماعات الإسلامية الموجودة في الدول العربية لاختراقها وزعزعة أمنها.

ويُمكن القول بأن ذلك الاختراق الأجنبي للقارة الإفريقية قد أثَّر في قضايا التعاون العربي– الإفريقي، ومن المتوقع أن يستمر في التأثير إذا لم يُتخذ موقف عربي– إفريقي مضاد؛ حيث أضحى التنافس الأمريكي– الأوروبي يتداخل ويتعارض مع المصالح العربية في إفريقيا، كما أن الوجود الأمريكي المرتبط دائمًا بالوجود الصهيوني، وهو ما ظهر جليًّا في منطقتي القرن الإفريقي والبحيرات العظمى، يشكّل تحديات لمنظومة الأمن القومي العربي في تطبيقاته الإفريقية.[2] وكذلك على المستوى العربي، حيث يُعد دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط مثيرًا للجدل. فقد تم تحديد السياسة الخارجية الأمريكية هناك بالكامل تقريبًا من خلال السعي وراء أربع مصالح رئيسية وحمايتها، هي: الوصول الموثوق والثابت إلى إمدادات الطاقة، مكافحة ظهور قوة هيمنة إقليمية مثل إيران، العلاقة الوثيقة بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، واهتمام الولايات المتحدة الأحدث بمكافحة الحركات والعمليات الإرهابية.

---

[1] **المرجع السابق نفسه.**

[2] طلعت رميح، "إعادة رسم الخريطة الإقليمية من حنيش إلى البحيرات العظمى"، **شئون الأوسط**، (العدد ٦٠، مارس ١٩٩٧)، ص. ٩– ١٦.

وعلى الرغم من أن السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط ستظل معنية بالمصالح الوطنية المذكورة أعلاه، إلا أن هناك اعترافًا بين صانعي السياسة في واشنطن بأن النهج القديم يحتاج لتطوير. ومع ذلك، فإن مدى تطور سياسات محددة وجهود المساعدة بالتوازي مع الحقائق المتغيرة في المنطقة، تعوقه الظروف الاقتصادية الداخلية في الولايات المتحدة، والتي في ضوئها من غير المرجح أن تقدم واشنطن كميات كبيرة من المساعدات الخارجية من أجل الديمقراطية، أو لدعم الأحزاب السياسية، أو لمساعدة الأحزاب السياسية الناشئة على تأسيس نفسها، لأي المنطقة في العالم. كل هذا يأتي بالتوازي مع التحول الاستراتيجي للإدارة إلى شرق آسيا، ويتزامن هذا التحول مع انسحاب القوات الأمريكية من العراق وانخفاض العمليات العسكرية في أفغانستان.[1]

المطلب الثاني: التحديات على المستويين العربي والإفريقي

سعت القمم العربية- الإفريقية إلى التأكيد على عمق علاقات التعاون العربي- الإفريقي؛ وذلك من خلال سعيها الدائم لبناء سياسات مشتركة توظف فيها الموارد العربية والإفريقية على حدٍّ سواء بما يخدم مصالح الشعوب، من خلال الاستفادة من امتداداتها التاريخية والجيواستراتيجية والثقافية. إلا أن هذا الهدف قابله على المستوى العربي والإفريقي مجموعة من التحديات السياسية والأمنية التي حالت دون تحقيقه، سواء عادت تلك التحديات للداخل العربي والإفريقي، أو نتجت عن التفاعلات على الساحتين الدولية والإقليمية والتي أثرت بدورها على الجانبين وعلاقات التعاون التي يسعيان لإتمامها. ويعرض هذا المطلب لأهم تلك التحديات كالتالي..

أولاً: التحديات التي يواجهها الجانب العربي:

وهي تلك التحديات السياسية والأمنية التي تعوق التعاون العربي- الإفريقي؛ ويكون منبتها الجانب العربي بالأساس، وهو المعني بالتعامل معها وتخطيها لإتمام التعاون، وهي كالتالي:

١. التحديات الداخلية:

هناك العديد من التحديات السياسية والأمنية التي تواجه التعاون العربي- الإفريقي، وتخص في مجملها الطرف العربي بالأساس، وتنتج من البيئة الداخلية له، ويُمكن تفصيل تلك التحديات كالتالي..

[1] Alexander Brock, **Regional Cooperation in a New Middle East**, (Cairo: CFR's International Institutions and Global Governance program, the American University in Cairo's School of Global Affairs and Public Policy, November 2012), Pp. 5- 6.

أ. **الخبرات السلبية عن العرب لدى الأفارقة:** حيث يشكّل الإدراك الإفريقي التاريخي للعرب كتجار للرقيق معوق مهم للتفاعل الإيجابي بين الطرفين، خاصةً وأن الاستراتيجيات الصهيونية تكرِّث لوجود هذا التاريخ حيًّا في الذاكرة الإفريقية، كما تسعى إلى تجسيد نماذج معاصرة له مثل أزمة دارفور التي طُرحت عالميًا باعتبارها صراعًا بين العرب والأفارقة، وتم تدعيم هذه الصورة بتدشين جناح لدارفور بمتحف الهولوكوست بواشنطن. ويقع في إطار تلك الخبرات السلبية كذلك ارتباط علاقات التعاون العربي– الإفريقي بمتطلبات وظيفية دون ارتفاعها لمستوى الاستراتيجيات الشاملة، ومن ذلك متطلبات الصراع العربي– الصهيوني، أو متطلبات النظام الليبي في عهد القذافي، والتي سعى من خلالها لمكايدة العرب، وبناء مكانة إفريقية بديلة له عن مكانته في ليبيا كمدخل لتوريث الحكم لنجله سيف الإسلام.[1]

وقد استخدم الاستعمار سياسة "فرق تسد" بين العرب والأفارقة، حيث لا يستطيع أي باحث مدقق أن ينكر حقيقة أن صورة العربي لدى الإفريقي هي صورة سلبية؛ فقد ساهم الاستعمار في تصوير العربي بأنه تاجر رقيق مرة، وتاجر جشع مرة أخرى، وانتهازي ولديه أهداف توسّعية في إفريقيا مرة ثالثة.[2] وقد خلَّف الاستعمار البريطاني حاجزًا مصطنعًا بين العربي والإفريقي في السودان،[3] كما قام الاستعمار الفرنسي في موريتانيا بمحاباة الأقلية الزنجية على حساب الأغلبية العربية؛ إذ فتحت لهم أبواب التعليم في المدارس الفرنسية التي كانت تؤهلهم لتسلم المناصب الإدارية والترقي في الخدمات العامة، وهو ما جعلهم يتغلغلون في كثير من مناصب المستعمرة الموريتانية، ومن ثم في الدولة الموريتانية بعد الاستقلال، حتى إن نسبتهم كانت في الوظائف السياسية والاقتصادية أعلى من نسبتهم العددية بالنسبة لسكان موريتانيا، كما عملت الإدارة الفرنسية على نشر اللغة والثقافة الفرنسية بين الزنوج، وفي الوقت نفسه اجتهدت في إضعاف التعليم باللغة العربية بهدف استيعاب الزنوج الموريتانيين وإبعادهم عن الثقافة العربية والتأثيرات الإسلامية المنتشرة بين القبائل العربية، وقد أدت هذه السياسات بالفعل إلى تعميق الفروق والخلافات العرقية بين العرب والأفارقة.[4]

---

[1] د. أماني الطويل، **مرجع سبق ذكره**، ص. ٨٨.

[2] د. إبراهيم نصر الدين، "الأطر التنظيمية للتعاون العربي الإفريقي ومدى فاعليتها"، في: **العرب وإفريقيا فيما بعد الحرب الباردة**، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات الدول النامية، ٢٠٠٠).

[3] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **العلاقات العربية الإفريقية: دراسة للآثار السلبية للاستعمار**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، دار غريب للطباعة، ١٩٧٧)، ص. ٢٧٥– ٢٢٨.

[4] د. عبد السلام البغدادي، **مرجع سبق ذكره**، ص. ١٩٨– ١٩٩.

ب. التنافس العربي في إفريقيا: شهدت علاقات لتعاون العربي– الإفريقي أشكالاً عدة من المنافسة التي أضرت بها في معظم الأحيان، حيث لم يكن هناك إطار فعَّال وشامل لتلك العلاقات بالأساس. ومن ذلك يُمكن ذكر التفاعل العربي مع الاحتياجات الإنمائية لإقليم دارفور، والذي شهد تنافسًا كبيرًا بين القاهرة والدوحة، ففي حين سعت الأولى إلى الدعوة لمؤتمر للمانحين تحت مظلة جامعة الدول العربية؛ قدَّمت الثانية تمويلاً منفردًا للإقليم، إلا أن كلا المجهودين لم يحرز نتائج على الأرض بدليل لجوء الخرطوم إلى الأمم المتحدة لطلب الدعم منها في عملية بناء آبار المياه في الإقليم، والعمل على عودة النازحين من المعسكرات إلى قراهم. كما شهدت أوغندا كذلك أحد أشكال التنافس العربي في إفريقيا بين كلٍّ من مصر وليبيا. وامتد التنافس العربي في إفريقيا ليشمل أيضًا التنافس مع دول أخرى إقليمية غير عربية مثل إيران، والتي انعكس تبلور صراعها المذهبي مع المملكة العربية السعودية بن السنة والشيعة على دول القارة الإفريقية، حيث زاحمت إيران الساحة الدعوية السعودية، وبدأت في نشر المذهب الشيعي على يد "محمد زكزاكي" في التسعينات من القرن الماضي حتى أصبح هناك تمرد شيعي مسلح ضد السلطة المركزية في نيجيريا.[1]

ج. أجواء العلاقات العربية– العربية غير المستقرة: لاتزال العلاقات العربية في الوقت الحالي غير مستقرة، فما بين من ينادي بضرورة اتخاذ خطوات جادة لاستعادة العلاقات العربية– العربية، وبين من يرى بأن الوقت غير مناسب لاتخاذ مثل هذه الخطوات. وكذلك لازالت الرؤية غير واضحة حول الصيغ الملائمة للتوفيق بين المصلحة الوطنية/ القطرية لكل دولة عربية والمصلحة القومية الشاملة، وبين متطلبات الأمن القطري وارتباطه بالأمن القومي، وذلك في ضوء تجارب الماضي والواقع العربي الراهن بكل تفاصيله ومنحنياته الصعبة.[2] وليس أدَّل على عدم استقرار تلك العلاقات مما تمر به من أزمات راهنة، مثل الأزمة بين قطر وباقي دول الخليج، وكذلك الحرب على الحوثيين في اليمن، والإشكالية القائمة بين جمهورية الصحراء الغربية والمغرب، وغيرها من الأزمات العربية– العربية الراهنة. وهو ما يُعد خطوة سابقة للحديث عن تعاون عربي– إفريقي، حيث من غير المنطقي الحديث عن تعاون خارجي مع وجود نزاع داخلي.

---

[1] د. أماني الطويل، **مرجع سبق ذكره**، ص. ٨٨– ٨٩.

[2] السفير/ أحمد بن حلّي، "نحو مشروع قومي عربي لأمن البحر الأحمر"، **شؤون عربية**، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد ٨٩، مارس ١٩٩٧)، ص. ٤٨.

د. الافتقار إلى تجارب تعاون حقيقية مع الدول الإفريقية: لاسيما في ظل ضعف التبادل الديبلوماسي بين الدول العربية والإفريقية، وعدم الدراية الكاملة بأوضاعها ومتطلباتها، ومن ثمَّ فقد خضعت السياسات العربية تجاه الدول الإفريقية لمؤثرات عامة، مرتبطة في مُجملها بتفاعلات النظام الدولي والإقليمي؛ الأمر الذي أسفر عن تضارب السياسات العربية على صعيد القارة، وحتى أن ذلك ترتب عليه نقل الخلافات والانقسامات العربية إلى الساحة الإفريقية؛ وهو ما أضعف كثيرًا من قدرة الدول العربية على التأثير في إفريقيا وبالتالي انعكس بالسلب على علاقات التعاون العربي– الإفريقي.[1]

هـ. التركيز على التعاون الرسمي: حيث اعتمدت الدول العربية في علاقات التعاون بينها وبين الدول الإفريقية على التعاون الرسمي بين الحكومات، وضعف الدور الشعبي؛ الأمر الذي أدى إلى هشاشة تلك العلاقات، وعدم قدرتها على إتمام عمليات التعاون فيما بين المجموعتين العربية والإفريقية.[2]

٢. التحديات الخارجية:

وهي تلك التحديات السياسية والأمنية التي تعوق التعاون العربي– الإفريقي؛ ويكون منبتها ظروف البيئة الإقليمية والدولية التي تُحيط بالجانب العربي، ويقع على عاتقه التعامل معها وتخطيها لإتمام التعاون، وهي كالتالي:

أ. التأثير الإقليمي غير العربي على الدول العربية: تُعد كلٌّ من تركيا وإيران قوى إقليمية صاعدة محتملة، تتطلع إلى استغلال التغيرات السياسية في الشرق الأوسط لتحقيق تطلعاتها القيادية. حيث:

– **إيران:** فشلت إيران في الاستفادة من الفرصة التي قدمتها الديناميكيات الثورية في المنطقة. على الرغم من أن النظام الإيراني غالبًا ما يدَّعي أنه دعم الانتفاضات (بل إنه يدَّعي أنه أعطى إلهامًا لها، واصفًا إياها على غرار ثورة ١٩٧٩)، إلا أن هذا لم يتردد صداه في العالم العربي. شيء واحد على وجه الخصوص أضر بطموحات القيادة الإقليمية لإيران هو تعامل النظام مع الأزمة في سوريا، حيث أن نهج إيران تجاه قضية سوريا مثَّل في الواقع انفصالًا عن استراتيجيتها التاريخية، على الأقل خلال العقد

[1] **Resolutions & decisions adopted by the UN general assembly,** (New York: 38th session، 1984)، Pp. 448- 452.
[2] **Ibid.,** Pp. 25- 42.

الماضي. أثناء النزاعات في العراق وأفغانستان، على سبيل المثال، واصل القادة الإيرانيون التحوط والحفاظ على العلاقات مع عدد من الفصائل والأحزاب المتنافسة، وقد كفل ذلك استمرار علاقة إيران مع هذه الدول بغض النظر عمَّن صعد إلى السلطة بعد حل النزاع. أما فيما يتعلق بسوريا، فقد اختارت إيران دعم نظام بشار الأسد بشكل حازم وعلني. لم يؤد ذلك إلى الإضرار بصورة الجمهورية الإسلامية في أعين الجمهور العربي فحسب، بل أيضًا إلى احتمال الإضرار بشدة بقدرة إيران على إقامة علاقة مع حكومة جديدة في سوريا في حالة سقوط الأسد في النهاية.[1]

– **تركيا:** منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة لأول مرة في عام ٢٠٠٢، كانت سياسة تركيا الخارجية، التي أُطلق عليها سياسة "صفر مشاكل مع الجيران"، غير فعَّالة في الغالب. فقد أظهرت التغيرات السياسية في العالم العربي حدود حزب العدالة والتنمية فيما يتعلق بهذه السياسة، وكثيرًا ما اتخذت تركيا المقعد الخلفي في الاستجابة للتطورات، بعد قيادة المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة. على الرغم من وجود حديث عن قيام دول ما بعد الثورات العربية باتباع النموذج التركي –القائم من وجهة النظر تلك على المزج المبادئ الإسلامية والحكم الديمقراطي– في تحولاتها السياسية، إلا أن هناك الكثير من الشك حول هذه الفكرة. بالإضافة إلى ذلك، سيكون من الصعب اتباع نموذج تركي في دول مثل مصر وتونس نظرًا للتاريخ الثقافي والسياسي المختلف عنه في تركيا، ولا يبدو أن هناك الكثير من الدعم الشعبي لهذه الفكرة وفقًا لاستطلاعات الرأي في المنطقة.[2]وهو ما أدى بدوره لانشغال الجانب العربي عن إفريقيا، في الوقت الذي بادرت فيه تلك الدول لشغل الفراغ الذي تركته الدول العربية في إفريقيا، وكان ذلك كالتالي:

– **إيران**: تأتي أهمية إفريقيا بالنسبة لإيران من كونها:[3] بوابة للخروج نحو العالم عبر المياه الدولية، نطاقًا جغرافيًا يمكن أن تلتف به حول دول الجوار في الاتجاهين الغربي والجنوب الغربي، محطات تجارية وغير تجارية على المحيطين الهندي والأطلنطي. فنظرًا لاشتراك إيران مع القارة في الإطلالة على المحيط الهندي؛ يُعد شرق القارة مهمًا بالنسبة لإيران من الناحية الجيوسياسية، وبخاصة القرن الإفريقي الذي يتحكم في منافذ بحرية مهمة (البحر الأحمر، خليج عدن، المحيط الهندي)، وتبعًا لذلك يتحكم في طرق

[1] **Ibid.**, Pp. 6- 7.
[2] **Ibid.**, P. 6.
[3] مدحت حماد، "أنماط التداخل بين الأمن القومي الإيراني والأمن القومي المصري في القرن الإفريقي"، ورشة عمل حول الدور الإيراني في إفريقيا، **المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية**، ٢٠٠٧/٦/٢٦، ص. ١٧.

التجارة الدولية، ونقل البترول من الخليج العربي إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة.[1] هذه الأهمية تتضاعف عند الأخذ في الاعتبار تأثير القرن الإفريقي على أمن الخليج، والفرص التي يمنحها لإيران في صراعها مع دول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتها المملكة السعودية، الذي تجلّى في الاضطرابات الأمنية والسياسية التي انتقلت إليها من اليمن في حرب الحوثيين المعروفين بكونهم أحد أذرع إيران في المنطقة، حيث تنقل إيران أسلحة من ميناء عصب الإريتري، إلى مدينة شقراء التي تقع على ساحل جنوب اليمن، ومن هناك تتحرك الأسلحة برًا إلى مدينة مأرب شرقي اليمن، وبعدها إلى محافظة صعدة على الحدود السعودية – اليمنية.[2]

ويُمكن تلخيص أسباب اهتمام إيران بإفريقيا في الفترة الأخيرة في عدة أسباب،[3] **أولها**؛ توقيع الاتفاق النووي بين إيران والقوى الغربية والذي قدم لإيران فرصة لإعادة صياغة مصالحها الخارجية. إلى جانب التراجع في أسعار النفط وما حمله ذلك من ضغوط على إيران، حيث تشارك الدول النفطية الإفريقية بما يُعادل ١١٪ من الإنتاج العالمي للنفط. **وثانيها**؛ التطورات التي شهدتها التجمعات الشيعية في غرب إفريقيا (ويُقدر عددهم بحوالي ٧ مليون نسمة عام ٢٠١٥)، والتي ظهرت في استهداف جماعة بوكو حرام لموكب شيعي مما أدى لمقتل ٢٢ شخص، والمواجهات بين الشيعة وقوات الشرطة النيجيرية التي أسفرت عن مقتل المئات من الشيعة. **وثالثها**؛ تراجع العلاقات الإيرانية مع بعض الدول الإفريقية، مثل: إريتريا، والسودان، وجزر القمر التي تُعد مركزًا لنشر التشيع في شرق إفريقيا، والتي تلقى رئيسها أحمد سامبي تعليمه في مدينة "قم" الإيرانية. وهو الأمر الذي أفقد إيران حضورها في منطقة القرن الإفريقي التي كانت تستخدمها لدعم حلفائها في الشرق الأوسط وخاصةً الحوثيين في اليمن.

– **تركيا:** تبرز أهمية القارة الإفريقية بالنسبة لتركيا بانفرادها عن باقي الدول المحورية بقربها من إفريقيا من خلال البحر المتوسط؛ على عكس ألمانيا وروسيا وإيران.[4] ويكمن الفرق في الأهمية الجيوسياسية للقارة بين تركيا وإيران في أن الأخيرة يفصلها عن إفريقيا المحيط الهندي؛ بينما يفصل تركيا

---

[1] عمر البشير الترابي، "إيران في إفريقيا.. القوّة الناعمة والأرض الرّخوة"، **مجلة المجلة**، ٢٠١٣/١/٣١. متاح على الرابط: http://www.majalla.com/arb/2013/01/article55242177

[2] **المرجع السابق**.

[3] د. أميرة محمد عبد الحليم، "العلاقات الخليجية– الإفريقية: تعاون لملء الفراغ وحصار التمدد الإيراني ومقاومة الإرهاب"، **آراء حول الخليج**، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، العدد ١١٤، ديسمبر ٢٠١٦)، ص. ٩١.

[4] أحمد داود أوغلو، فاطمة ابراهيم المنوفي (مُترجم)، "معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم"، **رؤية تركية**، العدد ١، ٢٠١٢/١. متاح على الرابط: http://cutt.us/HE8yP

عن القارة فقط البحر المتوسط، وباستثناء هذا الفارق فإنه كما يأتي شرق إفريقيا في المرتبة الأولى من حيث الأهمية بالنسبة لإيران؛ فإن الأمر نفسه ينطبق على شمال إفريقيا بالنسبة لتركيا، والتي تعوّل عليها بوصفها مدخلًا لتحقيق أهدافها، والمساعدة على تجاوز العقبات التي تعترضها في القارة، إذ تحاول أن تنسّق مع مصر للولوج إلى شرقها، ومع الدول المغاربية لغربها، كما تعوّل أنقرة على الروابط التاريخية والحضارية التي تجمعها مع شعوب شمال إفريقيا في ذلك.[١]

ومن الناحية الأمنية؛ فإن دول الشمال الشرقي، وتحديدًا مصر وليبيا، لهما أهمية كبيرة بالنسبة لتركيا، خاصةً في ظل صراعها التاريخي مع اليونان والأزمة القبرصية؛ كما حدث عام ١٩٧٤ عندما ساهمت طرابلس في دعم أنقرة إبان حربها في قبرص، فكانت الطائرات الحربية التركية تتزود بالوقود وغيره من مطار بنغازي العسكري، وساعدت ليبيا تركيا لتجاوز العقوبات في الحصول على طائرات وصواريخ بطرق سرية من إيطاليا ودول أوروبية أخرى.[٢] ورغم أن التحول في سياسة تركيا الخارجية بدأ مع نهاية الحرب الباردة، وتحديدًا في فترة الرئيس تورغوت أوزال؛ فإن انفتاحها على إفريقيا تأخر حتى ١٩٩٨، حيث تبنّت الحكومة التركية وثيقة بعنوان "سياسة "الانفتاح على إفريقيا"، وكان ذلك جزئيًا ردًا على رفض الاتحاد الأوروبي ترشيحها لعضويته في قمة ١٩٩٧، فسعت لتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية المستقبلية مع البلدان الإفريقية. وبوصول حزب العدالة والتنمية للسلطة كانت البداية الفعلية لتنفيذ بنود هذه الوثيقة في ٢٠٠٥، عندما أعلنتها الحكومة سنة إفريقيا، ثم جاءت زيارة رئيس الوزراء التركي رجب أردوغان إلى إثيوبيا وجنوب إفريقيا، في أول زيارة رسمية يقوم بها رئيس وزراء تركي إلى بلد من جنوب خط الاستواء.[٣]

واتخذت سياسة تركيا في إفريقيا عدة مسارات، منها: **المسار الإغاثي**؛ فقد عملت بالتعاون مع المنظمات الدولية على تطوير إفريقيا، حيث خصّصت ٥٠ مليون دولار لتمويل مشروعات تنموية في دول إفريقية في الفترة بين ٢٠٠٨ و ٢٠١٣، و ٧,٥ ملايين دولار لعدة دول إفريقية في منظمات دولية، مثل منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الغذاء التابع للأمم المتحدة، والهلال الأحمر، لمساعدة تلك الدول

---

[١] أبو زيدي يحيى، "السياسة الإيرانية والسياسة التركية تجاه إفريقيا– دراسة مقارنة"، **قراءات إفريقية**، ٢٠١٦/٥/١٩. متاح على الرابط: https://2u.pw/EAylW

[٢] نبيل المظفري، **العلاقات الليبية التركية ١٩٦٩م – ١٩٨٩م: دراسة سياسية اقتصادية**، (عمان: دار غيداء للنشر، ط١، ٢٠١١)، ص ١٣٢ – ١٣٨.

[3] Mehmet Ozkan, Birol Akgun,"Turkey's opening to Africa", **Cambridge journal**, November 2010, P. 532.

لمواجهة الآثار السلبية للتصحر والجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى. **والمسار الدبلوماسي**؛ ويتمثل في تطور حجم الديبلوماسية التركية في إفريقيا، فلتدعيم تحركاتها في القارة سارعت إلى افتتاح ١٩ سفارة جديدة في الدول الإفريقية، ليرتفع بذلك عددها إلى ٣٩ سفارة، وهو عدد العواصم الإفريقية التي تصلها طائرات الخطوط الجوية التركية في رحلات مباشرة، إضافة إلى فعالياتها الدبلوماسية.[١]

والمسار العسكري؛ حيث حققت أنقرة بالقاعدة العسكرية التي أقامتها في مقديشيو الكثير من الأهداف الهامة في تشكيل دورها في القارة، لاسيما أنها بذلك تمكّنت من تأمين مصالحها الاقتصادية بالقارة حيث تُعتبر الصومال بوابة الدخول الأولى إلى إفريقيا، وفى مايو ٢٠١٠ وبرعاية الأمم المتحدة استضافت تركيا "مؤتمر إسطنبول" بشأن الصومال، والذي تمخض عنه صدور إعلان إسطنبول كخارطة طريق لتسوية الصراع الصومالي، وهو ما أفضى إلى صياغة دستور للبلاد، وانتخاب البرلمان، الذي انتخب بدوره "حسن شيخ محمود" كأول رئيس غير انتقالي للصومال منذ عام ١٩٩١، كما استضافت المؤتمر الصومالي الثاني عام ٢٠١٢.[٢]

ثانيًا: التحديات التي يواجهها الجانب الإفريقي:

تحيا إفريقيا في عالم سريع التغير تواجه فيه الكثير من التحديات الداخلية والخارجية، فما من جزء في العالم أكثر من إفريقيا معاناةً من التدخل الدولي، ولا توجد شعوب أكثر تضررًا من شعوبها من ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، بينما يتأثر الأفارقة تأثُّرًا شديدًا بمظاهر انعدام العدالة التي يتسم بها النظام التجاري الدولي الحالي. وفي الوقت ذاته؛ فإن على الأفارقة مواجهة عواقب سوء الحكم والفساد والصراعات بين الدول وداخلها في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة، وكذلك مواجهة الحاجة الملحة إلى إصلاح الدول الفاشلة، أو تلك التي هي في طريقها إلى الفشل. كل هذا بطبيعة الحال لم يؤثر فقط على الدول الإفريقية ذاتها؛ وإنما امتد أثره على علاقات التعاون بينها وبين الأقاليم الأخرى، ومن بينها الدول العربية. ويرصد هذا الجزء تلك التحديات التي تواجه الجانب الإفريقي في طريق تعاونه مع الجانب العربي، على المستويات السياسية والأمنية، وسواء كان منبع تلك التحديات الداخل الإفريقي، أو الخارج الإقليمي والدولي..

---

[١] أحمد داود أوغلو، محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل (مترجمان)، **العمق الاستراتيجي.. موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط٢، ٢٠١١)، ص. ٢٤١.

[٢] شاهيناز العقباوي، "تقدير استراتيجي: الوجود التركي في قارة إفريقيا"، **المركز الديمقراطي العربي**، ٢٠١٧/١٢/٢٧. متاح على الرابط: https://democraticac.de/?p=51251

١. التحديات الداخلية:

هناك العديد من التحديات السياسية والأمنية التي تواجه التعاون العربي- الإفريقي، وتخص في مجملها الطرف الإفريقي بالأساس، وتنتج من البيئة الداخلية له، ويُمكن تفصيل تلك التحديات كالتالي..

أ. **البيئة الصراعية في إفريقيا:** تشهد القارة الإفريقية صراعًا تاريخيًا مؤسس على الانقسامات العرقية أو الدينية أو غيرها من أشكال الانقسامات، حتى أنها تتعرض حاليًا لصراعات المصالح الدولية كذلك، وأيضًا التهديدات الأمنية لبنية مؤسسة الدولة في إفريقيا والمترتبة على اتساع ظاهرة الإرهاب في الفضاء العربي- الإفريقي المشترك. وقد لعبت تلك الصراعات أدوارًا متنوعة في تفكيك أحد عناصر الهوية الجامعة بين العرب والأفارقة وهي الدين الإسلامي، وفي هذا السياق تم وضع استراتيجيات محددة لفصل إفريقيا شمال الصحراء عن جنوب الصحراء على أسس عرقية بين العربية والإفريقانية.[١]

وهو الأمر الذي تم تجاوزه -مؤقتًا- عن طريق مشروع التحرر الوطني من الاستعمار وتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية، ليعود للظهور من جديد في أعقاب مؤتمر مدريد للسلام بين العرب والصهاينة عام ١٩٩١، إذ تشكَّل نوعًا من أنواع التخلي العربي عن الأفارقة بتأثير عاملين، **الأول** هو: تقدير عربي خاطئ بأن الصراع العربي- الصهيوني في طريقه للحل، وبالتالي فإن الحاجة إلى الأفارقة كورقة ضد الكيان الصهيوني وككتلة تصويتية في المحافل الدولية قد انتفت، و**الثاني** هو: تحول أولويات النظام السياسي المصري، وتخليه عن ثوابته الاستراتيجية التي حددها ميثاق ثورة يوليو في دوائر عربية وإسلامية وإفريقية، وإعادة النظر في مجمل الأدوار الإقليمية المصرية طبقًا لقاعدة التكلفة والعائد.[٢] وهكذا بعد اختفاء تأثير تلك الصراعات تفكيك الهوية الجامعة بين العرب والأفرقة؛ عادت للظهور من جديد، لتؤثر بدورها على علاقات التعاون العربي- الإفريقي، وهو الأمر الذي يتم استدعاؤه باستمرار كلما نشب صراع أو نزاع بين دولتين إحداهما عربية والأخرى إفريقية، حتى وإن كانت الدولة العربية تنتمي للقارة الإفريقية أيضًا، كما هو الحادث الآن بين مصر وإثيوبيا في قضية سد النهضة.

[١] د. أماني الطويل، **مرجع سبق ذكره**، ص. ٨٠- ٨١.

[٢] **المرجع السابق نفسه.**

ب. تراجع الاهتمام الإفريقي بالقضايا العربية: ويرجع هذا التراجع إلى مجموعة من الأسباب، **أولها؛** هو الصورة الذهنية التي تشكّلت عبر ممارسات خاطئة –على المستوى الرسمي أو الشعبي– بين بعض البلدان العربية وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء؛ حيث تشكّلت صورة ذهنية تميز سلبيًا بين الجنس العربي والجنس الإفريقي لصالح الأول، والذي يُعد أحد المبادئ المسيطرة على العقلية العربية في تشكيل سلوكها بصفةٍ عامة، وهو ما يتعارض والقيم الإسلامية والعربية الأصيلة. **وثانيها؛** فهو ما يتصل باختلاف دوائر الاهتمام ودوائر السياسة الخارجية للدول، سواء كانت العربية أو الإفريقية، حيث إن كليهما يرسم دوائر سياسة خارجية تستبعد الآخر وتُقصيه إلا استثناءً، فكل طرف من الدول العربية والإفريقية يضع في أولى دوائره، على مستوى الخطاب والممارسة، أو على مستوى الممارسة دون الخطاب، الدائرة الأوروبية بوصفها دائرة أولى؛ فمعظم الدول الإفريقية ترتبط بعلاقات أوثق من غيرها بالدول الاستعمارية السابقة التي احتلتها لعقود، وتكتفي بعلاقات أحادية– أو تكاد– مع تلك الدول، والأمر كذلك على المستوى العربي، فالعديد من الدول العربية ترتبط بعلاقات وطيدة بالمستعمر السابق، إما لاعتبارات ثقافية، أو اعتبارات اقتصادية، باعتباره الشريك الاقتصادي الأول لعددٍ كبيرٍ من الدول العربية.[١]

أما **ثالثها؛** فيتمثَّل في ضعف الموارد والمقومات لدى الدول الإفريقية، وكذا العربية، بسبب استنزافها في مواضع أخرى– كالسبب السابق–، ما يحول دون تمكُّن تلك الدول من تحمُّل تكلفة الالتفات إلى مشكلات الطرف الآخر، حيث أن الالتفات إلى تلك المشكلات لا يتوقف عادةً عند الخطاب المُعلن، وإنما يتخطاه إلى الفعل، وعليه؛ لا تستطيع معظم الدول الإفريقية تحمُّل تلك التكلفة. **ورابعها؛** يتمثَّل في كون إفريقيا مشدودة الأطراف داخليًا وخارجيًا، فهي مشدودة الأطراف داخليًا عبر غرقها في مشكلاتها الداخلية الهيكلية، وخارجيًا عبر الالتفات إلى مستعمرها السابق، وهو شد الأطراف الذي يستنزف كامل إمكانات القارة وقدراتها ودولها، بما يحول عمليًا في الوقت الراهن دون الخروج من تلك المعضلة إلا بمساعدة الأطراف العربية نفسها. **وخامسها؛** يرجع إلى أن الالتفات الإفريقي للمشكلات العربية مرتبط بشكلٍ رئيسٍ بمحدِّد الجغرافيا، فهي تهتم بقضايا اليمن وليبيا بالدرجة التي تؤثر على الداخل الإفريقي، فعلى الرغم من

[١] د. السيد علي أبو فرحة، "هل تلتفت إفريقيا إلى المشكلات العربية؟"، **قراءات إفريقية**، (الرياض: المنتدى الإسلامي، العدد ٢٩، سبتمبر ٢٠١٦)، ص. ٤٦– ٤٧.

تعقُّد القضية السورية مع مرور الوقت؛ فإن إفريقيا لم تعر تلك القضية اهتمامًا واضحًا لعدم دخولها ضمن هذا الإطار الجغرافي الإفريقي.[1]

٢. التحديات الخارجية:

وهي تلك التحديات السياسية والأمنية التي تعوق التعاون العربي- الإفريقي؛ ويكون منبتها ظروف البيئة الإقليمية والدولية التي تُحيط بالجانب الإفريقي، ويقع على عاتقه التعامل معها وتخطيها لإتمام التعاون، وهي كالتالي:

أ. **الولاء للأنظمة الاستعمارية:** والتي ظلت قائمة في العديد من الدول الإفريقية حتى بعد الاستقلال، ولاسيما من النخب والتيارات المنتفعة من تلك العلاقات، والتي اتسمت في معظمها بالطابع العلماني وكانت تنظر بقدر من الريبة والتشكك إلى المساعدات العربية خوفًا مما يمكن أن يترتب على التعاون العربي- الإفريقي من تزيد للوجود الحضاري العربي الإسلامي في الكثير من المجتمعات الإفريقية، خاصةً تلك التي تتواجد بها أقليات عربية أو إسلامية. وتصاعد هذا التخوف بعد الثورة الإيرانية، وتزايد شعبية التيار الإسلامي الذي أثار مخاوف المجموعات غير المسلمة، وخاصةً المسيحية منها في دول مثل: نيجيريا والسنغال وإريتريا وإثيوبيا وكينيا وأوغندا وكوت ديفوار. واتُّهمت الدول العربية حينها بالدعم والمساندة لحركات الإسلام السياسي، وتشجيعها على الوصول إلى السلطة.[2] ولعل أبرز مثال على ذلك قضية الدعم الخليجي عامةً والقطري خاصةً لحركة التحرير الإريترية في نضالها للاستقلال عن إثيوبيا، وما ترتب على ذلك من تعامل إثيوبيا بالمزيد من الحساسية تجاه الحديث القطري عن معاناة الصوماليين المقيمين في إقليم الأوجادين الخاضع للسيادة الإثيوبية والذي يسعى إلى الاستقلال عنها، للحد الذي دفع إثيوبيا إلى قطع العلاقات الديبلوماسية مع قطر، ودعوتها للاتحاد الإفريقي إلى

[1] **المرجع السابق نفسه.**

[2] "Gambia Looks to Iran for Support", **African News**, 5 December 2006.
"Iran- Senegal Issue: Statement on Expansion of Relations", **BBC Monitoring: Middle East,** 30 March 2004.

النظر في تداعيات ذلك على علاقات التعاون العربي– الإفريقي، متهمةً إياها بدعم التوترات والإرهاب في منطقة القرن الإفريقي.[1]

ب. تعدد اللاعبين في إفريقيا: تتميز البيئة السياسية والاقتصادية في إفريقيا في العقد الأخير بكونها بيئة تنافسية بين عدة أقطاب ولاعبين دوليين، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية والصين والبرازيل والهند، وهؤلاء جميعًا يتسم أداؤهم بالحيوية والإنجاز مقارنةً بالأداء العربي، ولعل الحضور الإفريقي الضعيف في أعمال اللجان التحضيرية للقمة العربية الإفريقية بسرت ٢٠١٠ يعكس طبيعة تلك البيئة التنافسية، من حيث تراجع الاهتمام الإفريقي بالعرب، كما يعكس أزمة المصداقية التي يجابهها العمل العربي المشترك في إفريقيا. هذا وتبدو خرائط اللاعبين في إفريقيا منقسمة بين فريقين، الأول: هو الفريق التقليدي القائد للنظام العالمي ككل منذ منتصف القرن العشرين مُمثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، والثاني: هو فريق اللاعبين الجدد الصاعدين ليلعبوا أدوارًا أكثر تأثيرًا في النظام العالمي الجديد وأبرزهم الصين ثم تركيا وإيران.[2]

فمثلاً أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية إفريقيا كمنطقة استراتيجية لها اعتبارًا من عام ٢٠٠٢، ووفقًا لذلك فقد تم تكوين القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا "أفريكوم" عام ٢٠٠٦، ليكون بذلك هذا المسار العسكري مكملاً للمسار التجاري الذي انتهجته أمريكا في إفريقيا منذ عام ١٩٩٨. أما الصين فقد حقق التعاون التجاري بينها وبين دول إفريقيا نموًا متسارعًا وصل إلى ٢٠٠ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٤، وغطت المشروعات الاستثمارية الصينية ٤٩ دولة إفريقية، وبلغ الاستثمار الصيني المباشر في إفريقيا ٥٥٠ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٩. وفيما يخص إيران ففي خلال محاولاتها لكسر الحصار الغربي المفروض عليها؛ سعت إلى اكتساب مناطق نفوذ جديدة في إفريقيا، وذلك عبر مدخلين اقتصادي كما في علاقتها بـ: السنغال وموريتانيا وغامبيا ونيجيريا، وعسكري كما في: كينيا والسودان التي تُعد إيران أكبر مصدري السلاح لها، كما لم يغب البُعد النووي عن علاقات إيران بإفريقيا؛ حيث سعت إيران إلى تأمين حصولها على اليورانيوم من خلال علاقتها ببعض الدول الإفريقية مثل أوغندا وزيمبابوي.[3]

---

[1] د. محمد عاشور مهدي، **العلاقات الخليجية– الإفريقية: الواقع وآفاق المستقبل**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط٣، ٢٠١٤)، ص. ٩٧.

[2] د. أماني الطويل، **مرجع سبق ذكره**، ص. ٨٣.

[3] **المرجع السابق**، ص. ٨٣– ٨٤.

المطلب الثالث: سُبُل التعامل مع التحديات السياسية والأمنية

يلزم لتفعيل التعاون بين دول المجموعتين العربية والإفريقية تضافر الجهود الفردية والجماعية من قِبل تلك الدول للتعامل مع ما سبق عرضه من تحديات؛ سواء على مستوى الداخل الإفريقي أو العربي، ومن ثمَّ يعرض هذا المبحث لأهم سُبُل التعامل مع تلك التحديات على المستويين السياسي والأمني، كالتالي..

أولاً: على المستوى الشعبي:

ينبغي أن يركز الحوار العربي– الإفريقي على المدخل غير الحكومي، أي منظمات المجتمع المدني، ويستفيد من المواريث الثقافية والحضارية المشتركة بين الشعوب العربية والإفريقية، على النحو الآتي:

١. الاستفادة من الجاليات العربية المقيمة في إفريقيا، إلى جانب تفعيل دور المنظمات المهنية والشعبية غير الرسمية، لتعزيز العلاقات وتنمية الروابط المشتركة بين العرب والأفارقة، والعمل على الحشد الشعبي للدفع باتجاه تعزيز المواقف الداعمة للتعاون العربي– الإفريقي في مختلف القضايا السياسية والأمنية المشتركة.[١]

٢. تفعيل دور منظمات ومؤسسات المجتمع المدني وجعلها ركنًا أساسيًا في العلاقات بين الشعوب العربية والإفريقية، نظرًا لقدرة تلك المنظمات على الاستفادة من المواريث الحضارية والثقافية المشتركة للشعوب العربية والإفريقية.[٢]

ثانيًا: على المستوى الحكومي:

على كلٍّ من الحكومات العربية والإفريقية مهمة توفير استراتيجية كلية وشاملة لمنظومة العلاقات العربية الإفريقية, تعبّر عن رؤية كلية لبناء نهضة عربية إفريقية متكاملة, تشمل جميع الأصعدة والميادين، ومن أهمها الميدان السياسي والأمني، وذلك كالتالي:

١. التوسع في التمثيل الدبلوماسي والقنصلي العربي ليشمل جميع الدول الإفريقية. وتأسيس حوار استراتيجي عربي– إفريقي بمفاهيم وصيغ جديدة، فقد تم تجاوز المرحلة التي قام فيها هذا الحوار على أساس المقايضة والمنافع السياسية المتبادلة (مثل التأييد العربي لحركات التحرر الإفريقي في مقابل التأييد

---

[١] "وثيقة أسيوط عن التعاون العربي الإفريقي"، البيان الختامي والتوصيات الصادرة عن **المؤتمر السنوي السادس لمركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط عن: (العرب وإفريقيا...فضاء استراتيجي مشترك)**، ١٠-١٢ أبريل ٢٠٠٧.

[٢] **المرجع السابق نفسه.**

الإفريقي للمواقف العربية في مواجهة الكيان الصهيوني)، ومن ثمَّ يجب الدخول في مرحلة جديدة تؤسس على إقامة شراكة عربية إفريقية حقيقية، قوامها المصالح الاستراتيجية المشتركة والقضايا ذات الحساسية لكل من الطرفين، من أجل تحقيق نهضة حضارية لبلدان الجنوب بصفة عامة، ومواجهة واقع الإخضاع والتهميش الذي يعانيه العرب والأفارقة.[١]

٢. ضرورة أن يسبق الحوار العربي– الإفريقي؛ حوار عربي– عربي، يتسم بالمصارحة والشفافية، ويتم فيه بحث العوائق والعقبات التي أدت إلى جمود وتعثر التعاون العربي– الإفريقي خلال الفترات السابقة.[٢] مع دراسة الجانب العربي لأسباب التغلغل الصهيوني في إفريقيا، وكيفية التعامل معه، وتحديد حجم تأثيراته السلبية على مسيرة التعاون العربي– الإفريقي.[٣]

٣. ضرورة تأكيد المدخل الأمني لتحقيق التعاون؛ حيث إن هاجس الأمن كثيرًا ما يطغى على هاجس التنمية، ومن ثمَّ ينبغي العمل بصورة مشتركة على التخلص من بؤر الصراع والتوتر العربية– الإفريقية، وإيجاد حلول عادلة لها يقبل بها كل من الطرفين.[٤]

٤. العمل على حل مشكلات الأقليات وغيرها من المشكلات التي تتعلق بأبعاد الوحدة الوطنية للبلدان العربية والإفريقية، وببعديها الإثني والثقافي عن طريق تأمين المشاركة السياسية لجميع المواطنين، وتحقيق التنمية المتوازنة، بما يحقق الاستقرار الداخلي في الدول العربية والإفريقية، ويهيئ الأجواء الملائمة لتدعيم التعاون بينهما.[٥]

٥. العمل على عقد اتفاقية لأمن البحر الأحمر تحقق التعاون الأمني للدول المتشاطئة عليه، وتنص على إخلائه من أسلحة الدمار الشامل، وتجعل أية علاقة بالكيان الصهيوني مشروطة بالسلام العادل الشامل.[٦]

---

[١] نورا أسامة عبد القادر، "العلاقات العربية – الإفريقية.. عوامل الصراع ومستقبل التعاون"، **مجلة قراءات إفريقية**، (لندن: المنتدى الإسلامي، مارس٢٠١٧).

عن: د. وهبي اليوري، **البترول والتعاون العربي الإفريقي**، (الكويت: الأوابك، ١٩٨٢)، ص.٢٩– ٤٠.

[٢] د. محمود أبو العينين، "العلاقات العربية الإفريقية ومستقبل الشراكة بين الجانبين"، في: د. محمود أبو العينين (مُحرر)، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨**، (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٨)، ص. ١١٨.

[٣] **المرجع السابق نفسه.**

[٤] نورا أسامة عبد القادر، **مرجع سبق ذكره.**

عن: نافذ أبو حسنة، "العرب وإفريقيا: التجاور والتشارك والتمازج"، **الشاهد**، (الكويت: العدد ١١٧، مايو ١٩٩٥)، ص. ٥٣.

[٥] "وثيقة أسيوط عن التعاون العربي الإفريقي"، **مرجع سبق ذكره.**

[٦] **المرجع السابق نفسه.**

ثالثًا: على المستوى المؤسسي:

هناك العديد من التنظيمات الدولية الإقليمية العاملة في إطار العلاقات العربية– الإفريقية، والتي يمكن توظيفها من أجل تعزيز التعاون العربي الإفريقي خدمةً للمصالح الاستراتيجية والاقتصادية المشتركة للطرفين، فهناك مؤسسات "الأفروعربية"، وهي تضم الآليات التي أنشأها مؤتمر القمة العربي الإفريقي منذ مارس ١٩٧٧، والتي تضم في إطارها كل الدول العربية وكل الدول الإفريقية الأخرى، إضافةً إلى جامعة الدول العربية التي تضم عشرة دول عربية– إفريقية، وأيضًا هناك الاتحاد الإفريقي الذي أُنشئ عام ٢٠٠٢ (منظمة الوحدة الإفريقية سابقًا من ١٩٦٣– ٢٠٠٢)، والذي يضم في إطاره كل الدول العربية– الإفريقية وكل الدول الإفريقية الأخرى، إلى غير ذلك من المؤسسات. ويمكن تعزيز العلاقات العربية – الإفريقية عن طريق هذه المؤسسات والتنظيمات، وذلك على النحو الآتي:[١]

١. إحياء مؤسسات العمل العربي– الإفريقي المشترك، وتفعيلها من أجل مواجهة التحديات المشتركة؛ بما يحقق النهضة العربية والإفريقية. بجانب تدعيم أوجه التعاون بين جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي في مختلف المجالات السياسية والوظيفية، والعمل على دعم اللقاءات الثنائية المشتركة بما يضمن تحقيق التضامن في القضايا المصيرية.

٢. إحياء تجربة اللقاءات المشتركة، على غرار اللقاء الذي تم عبر مؤتمرات القمة العربية– الإفريقية. مع تفعيل دور كلٍّ من الأمين العام والأمانة العامة لكلٍّ من جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، وجعله دورًا أكثر فاعلية وذا طبيعة تنفيذية من أجل تحقيق المزيد من التعاون العربي– الإفريقي.

٣. على جامعة الدول العربية مهمة إنشاء وحدة خبراء أو مجموعة عمل تابعة للأمين العام، تقوم بوظيفتين محددتين على مستوى الاختصاص وعلى مستوى المدة الزمنية، ويكون لهذه الوحدة وظيفتان: **أولهما**؛ إنشاء أو استكمال قاعدة المعلومات لجميع الأنشطة متنوعة الميادين التي تقوم بها الدول العربية على المستوى الثنائي أو الجماعي في الدول الإفريقية. **وثانيهما**؛ حصر الأنشطة والمعاملات والاتفاقات التي تقوم بها الأطراف الخارجية (أوروبا، الولايات المتحدة، الكيان الصهيوني.. إلخ) في إفريقيا، والتي تتقاطع مع أي تصوّر مستقبلي للتعاون العربي– الإفريقي على كل مستوياته الثنائية أو الجماعية.

٤. تكليف لجنة التنسيق بإعداد بيان دوري، يوضح مواقف كل دولة من الدول الأعضاء من تنفيذ قرارات اللجنة الدائمة، يتم عرضه على القمم العربية الإفريقية باعتباره مقياس لمدى التزام دول المجموعتين بتنفيذ قرارات القمة، ومدى جدية كل دولة في التعامل معها، كما حدث في مجلس التعاون الخليجي.[٢]

---

[١] نورا أسامة عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**.

[٢] د. مصطفى عبد العزيز موسى، **مرجع سبق ذكره**، ص. ٢٤– ٢٥.

الخُلاصة:

يُمكن القول أن هناك العديد من التحديات السياسية والأمنية التي تضافرت للحول دون إنجاح المحاولات الحقيقية لإتمام التعاون العربي– الإفريقي، جاء بعضها نتيجة مشكلات في الداخل العربي والإفريقي، والبعض الآخر جاء نتيجة للتفاعلات الإقليمية والدولية التي أثَّرت بدورها على الكتلتين العربية والإفريقية، وانعكست في الأخير على علاقات التعاون بينهما. كل هذا جاء رغم محاولات الطرفين المستمرة لخلق سُبُل جديدة للتعاون فيما بينهما، وكانت أهم السُبُل المقترحة للتعامل مع تلك التحديات تتمثل في ثلاثة محاور، هي: المحور الحكومي، والشعبي، والمؤسسي لدول المجموعتين العربية والإفريقية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. الكتب..

- د. أماني الطويل، **الشراكة الإفريقية العربية: التحديات والآفاق**، (الجيزة: مركز البحوث العربية والإفريقية بالتعاون مع الوفد الدائم للاتحاد الإفريقي لدى جامعة الدول العربية، ط١، ٢٠١٧).
- د. حمدي عبد الرحمن حسن، **إسرائيل وإفريقيا في عالم متغير: من التغلغل إلى الهيمنة**، (القاهرة: سلسلة دراسات مصرية إفريقية، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١).
- د. رشدي سعيد وآخرون، **أزمة مياه النيل إلى أين؟**، (القاهرة: مركز البحوث العربية، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٩٨).
- د. سعد ناجي جواد، **الأمن القومي العربي ودول الجوار الإفريقي**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسة رقم ٣١، ط١، ١٩٩٩).
- د. عبد السلام البغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ٢٠٠٠).
- مجيب ناهي النجم، **الصومال الجنوبي– دراسة في الجغرافية الإقليمية**، (بغداد: دار الرشيد للنشر، سلسلة دراسات، العدد ٣٠٨، ١٩٨٢).
- محمد شريف جاكو، **العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا: قضية أوزو من ١٩٦٠– ١٩٩٠**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩).
- د. محمد عاشور مهدي، **العلاقات الخليجية– الإفريقية: الواقع وآفاق المستقبل**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط٣، ٢٠١٤).
- مصطفى كامل السيد (مُحرر)، **حتى لا تنشب حرب عربية– عربية أخرى**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣).
- د. وهبي اليوري، **البترول والتعاون العربي الإفريقي**، (الكويت: الأوابك، ١٩٨٢).

٢. الدوريات:

– السفير أحمد بن حلّي، "نحو مشروع قومي عربي لأمن البحر الأحمر"، **شئون عربية**، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد ٨٩، مارس ١٩٩٧).

– أحمد يوسف القرعي، "الأمن المائي: مصريًا وعربيًا"، **السياسة الدولية**، (القاهرة: العدد ١٤٠، إبريل ٢٠٠٠).

– د. السيد علي أبو فرحة، "هل تلتفت إفريقيا إلى المشكلات العربية؟"، **قراءات إفريقية**، (الرياض: المنتدى الإسلامي، العدد ٢٩، سبتمبر ٢٠١٦).

– د. أميرة محمد عبد الحليم، "العلاقات الخليجية– الإفريقية: تعاون لملء الفراغ وحصار التمدد الإيراني ومقاومة الإرهاب"، **آراء حول الخليج**، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، العدد ١١٤، ديسمبر ٢٠١٦).

– د. حلمي شعراوي، "التعاون العربي الإفريقي من التحرر الوطني إلى العولمة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٥، يوليو ٢٠٠٧).

– د. حمدي عبد الرحمن، "التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري"، **السياسة الدولية**، (القاهرة: العدد ١٣٥، يناير ١٩٩٩).

– د. حمدي عبد الرحمن، "العلاقات العربية– الإفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، **قضايا استراتيجية**، (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد ٢، يونيو ٢٠٠٠).

– طلعت رميح، "إعادة رسم الخريطة الإقليمية من حنيش إلى البحيرات العظمى"، **شئون الأوسط**، (العدد ٦٠، مارس ١٩٩٧).

– هويدا عدلي، "أبعاد الصراع الموريتاني– السنغالي"، **السياسة الدولية**، (القاهرة: أكتوبر ١٩٨٢).

– د. محمد عاشور مهدي، "الحدود والقيود في العلاقات العربية– الإفريقية"، **شئون عربية**، (عدد ٣٨، يونيو ١٩٩٩).

– د. محمود أبو العينين، "العلاقات العربية الإفريقية ومستقبل الشراكة بين الجانبين"، في: د. محمود أبو العينين (مُحرر)، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨**، (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٨).

– "مستقبل الحكم في السودان"، **السياسة الدولية**، (القاهرة: العدد ١٤١، يوليو ٢٠٠٠).

– نافذ أبو حسنة، "العرب وإفريقيا: التجاور والتشارك والتمازج"، **الشاهد**، (الكويت: العدد ١١٧، مايو ١٩٩٥).

– نورا أسامة عبد القادر، "العلاقات العربية – الإفريقية.. عوامل الصراع ومستقبل التعاون"، **مجلة قراءات إفريقية**، (لندن: المنتدى الإسلامي، مارس٢٠١٧).

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- **African Union,** "Draft Paper on the Rationalization of the Implementation and Follow up Mechanisms of the Africa-Arab Partnership", 2016.
- Brock. Alexander, **Regional Cooperation in a New Middle East**, (Cairo: CFR's International Institutions and Global Governance program, the American University in Cairo's School of Global Affairs and Public Policy, November 2012).
- "Gambia Looks to Iran for Support"، **African News**، 5 December 2006.
- "Iran- Senegal Issue: Statement on Expansion of Relations"، **BBC Monitoring: Middle East**، 30 March 2004.
- Ozkan, Mehmet & Akgun, Birol, "Turkey's opening to Africa", **Cambridge journal**, November 2010.
- **Resolutions & decisions adopted by the UN general assembly,** (New York: 38th session، 1984).